



مجلة جامعة الناصر

ISSN 2307-7662



AL-NASSER UNIVERSITY JOURNAL

مجلة علمية محكمة - نصف سنوية - تصدرها جامعة الناصر
السنة العاشرة - العدد التاسع عشر - يناير - يونيو ٢٠٢٢ م

A Scientific Refereed Journal Issued Biannually by Al-Nasser University
Tenth Year - Jan \ Jun 2022 - No.(19)



- ⬅ المعلومات غير المفصح عنها في القانون اليمني (دراسة مقارنة)
- ⬅ عقوبة التشهير بالجاني ودورها في الحد من الجرائم الجنائية
- ⬅ منح العلامة الطوفي في مختلف الحديث من خلال كتابه "مختصر الترمذي" "كتاب الصلاة" أنموذجاً (دراسة مقارنة)
- ⬅ الأحكام الفقهية في مواجهة العنصرية
- ⬅ الصلابة النفسية لدى طلبة كلية التربية بالنادرة
- ⬅ حدود سلطة ولي المرأة في النكاح (دراسة فقهية مقارنة)
- ⬅ تأثير الألعاب الإلكترونية على طلبة المرحلة الأساسية بالجمهورية اليمنية
- ⬅ المقاصد البلاغية والأسلوبية للأساليب الإنشائية في قصة يوسف عليه السلام
- ⬅ المناهج النقدية للاستشراق

مجلة علمية محكمة - نصف سنوية - تصدرها جامعة الناصر
السنة العاشرة - العدد التاسع عشر - يناير - يونيو ٢٠٢٢ م

- The Undisclosed Information in Yemeni Law: A Comparative Study
- Criminal Defamation Penalty and its Role in Crime Control
- Al-Tufi's Approach to Disbutable Hadiths in his Abridgement of al-Tirmidhi's: "Book of Prayers" as an Example
- Anti-racism Jurisprudence Articles
- Psychological Hardness of Students at Faculty of Education-Ennadrah
- Limits of the Authority of the Woman's Guardian in Marriage: A Comparative Jurisprudence Study
- Impact of Electronic Games on Elementary Students in Republic of Yemen
- Rhetorical and Stylistic Objectives of Structural Methods in Joseph (Yusuf) Story
- Critical Approaches to Orientalism



جامعة الناصر
AL-NASSER UNIVERSITY

مجلة

جامعة الناصر

مجلة علمية محكمة - نصف سنوية - تصدرها جامعة الناصر
السنة العاشرة - العدد التاسع عشر - يناير - يونيو ٢٠٢٢ م

الهيئة الإستشارية

أ.د. سلام عبود حسن - العراق
أ.د. جميل عبدالرب المقطري - اليمن
أ.د. صالح سالم عبدالله باحاج - اليمن
أ.د. حسن ناصر أحمد سرار - اليمن
أ.د. محمد اراروا - المغرب
أ.د. عبدالوالي محمد الأغبري - اليمن
أ.د. عمر محمد الشجاع - اليمن
أ.د. محمد حسين محمد خاقو - اليمن
أ.د. يوسف محمد العواضي - ماليزيا
أ.د. سعيد منصور الغالي - اليمن
أ.د. أحمد لطفي السيد - مصر
أ.د. حمود أحمد محمد الفقيه - اليمن
أ.د. منى بنت راجح الراجح - السعودية

رئيس التحرير

رئيس الجامعة
أ.د. عبدالله حسين طاهش

مدير التحرير

أ.م.د. محمد شوقي ناصر عبدالله

هيئة التحرير

أ.م.د. إيمان عبدالله المهدي
د. محمد عبدالله سرحان الكهالي
د. فهد صالح علي الخياط
د. ياسر أحمد عبده المذحجي
د. قيس علي صالح النزيلي

أ.م.د. عبدالكريم قاسم الزمر
أ.م.د. أنور محمد مسعود
د. منصور عبدالله الزبيدي
أ.م.د. منير أحمد الأغبري
د. خالد رضوان المخلافي

رقم الإيداع في دار الكتب الوطنية - صنعاء (٦٣٠) لسنة ٢٠١٣ م

مجلة جامعة الناصر - مجلة علمية محكمة - تهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وإنتاجاتهم العلمية باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف العلوم الإنسانية والتطبيقية.





جامعة الناصر
AL-NASSER UNIVERSITY

أولاً: قواعد النشر:

تقوم مجلة جامعة الناصر بنشر الأبحاث والدراسات باللغتين العربية والإنجليزية في مختلف مجالات العلم والمعرفة وفقاً للشروط الآتية :

❖ تسليم البحث:

1. يجب ألا يكون البحث قد سلم أو نشر جزء منه أو كله في أي مجلة أخرى.
2. يجب أن يكون البحث أصيلاً متبعاً المنهجية العلمية في كتابة الأبحاث.
3. لغة البحث يجب أن تكون سليمة ، ويكون البحث خالياً من الأخطاء .
4. تجنب النقل الحرفي من أبحاث سابقة مع مراعاة قواعد الاقتباس.
5. أن يحتوي البحث على ملخصين: أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانجليزية، وبما لا يزيد عن 300 كلمة للأبحاث الإنسانية و200 كلمة للأبحاث التطبيقية لكل ملخص.
6. ألا تزيد عدد صفحات البحث عن (40) صفحة للأبحاث الانسانية أو (20) صفحة للأبحاث التطبيقية.
7. تنسيق البحث وكتابته بحسب قالب المجلة بحيث يمكن تحميله من الموقع.
8. يكتب البحث بحجم خط (16) عريضاً (simplified Arabic) للعناوين الرئيسية،
(و (14) عريضاً للعناوين الفرعية و (12) لبقية النص أو (Times New roman) للأبحاث
باللغة الانجليزية بحجم (14) عريضاً للعناوين الرئيسية و (12) عريضاً للعناوين الفرعية و
(12) عادياً لبقية النص، وبتباعد مضاعف وهامش 2.5 سم من كل الجهات .
9. رسالة تغطية موقع عليها من الباحثين، و يمكن تحميل القالب من الموقع.
10. تحميل البحث عبر موقع المجلة.
11. الهوامش أسفل كل صفحة، وترقم كل صفحة على حده، وبحجم خط (9) (Arabic
(Transparent).
12. مراجعة البحث لغوياً ومطبعياً قبل تسليمه للمجلة .

❖ تنسيق البحث:

أ- **صفحة العنوان** وتشمل عنوان البحث: (مختصر ودقيق ومعبر عن مضمون البحث ولا يحتوي اختصارات)، اسم أو أسماء الباحثين، عناوين الباحثين العلمية، عنوان المراسلة موضحاً فيها اسم ومقر عمل وإيميل وتلفون من سيتم مراسلته.

ب- **الملخص:** لا يزيد عن (300) كلمة للأبحاث في العلوم الإنسانية و(200) كلمة للأبحاث في العلوم التطبيقية، ولا يحتوي مراجع ويعبر عن مقدمة وطرق عمل البحث ونتائجه واستنتاجاته ويكتب باللغتين: العربية والانجليزية.

ت- **كلمات مفتاحية:** ما بين 4-6 كلمات مفتاحية.

ث- **المقدمة** تكون معبرة عن الأعمال التي سبقت البحث وأهميتها للبحث مع كتابة مشكلة البحث وأهميته وأهدافه في نهايتها.

ج- **طرق العمل:** اتباع طرق عمل واضحة .

ح- **النتائج:** تحدد بوضوح، وترقم الأشكال والصور بحسب ظهورها في المتن على أن تكون الصور بجودة لا تزيد عن 600*800 بكسل غير ملونة وبصيغة JPG ويظهر الشرح الخاص بها أسفل الصورة وبحجم خط 11، أما الجداول فتكون محددة بخط واحد ومرقمة بحسب الظهور في المتن ويكتب عنوان الجدول أعلى الجدول بخط 12 عريضاً بحسب ورودها في المتن:

خ- **المناقشة**

د- **الاستنتاجات**

ذ- **الشكر إن وجد**

ر- **المراجع:** بأرقام بين قوسين في المتن (1) وفي نهاية البحث تكتب كما يلي:

1. إذا كان المرجع بحثاً في دورية : اسم الباحث (الباحثين) بدءاً باسم العائلة، (سنة النشر). "عنوان البحث"، اسم الدورية: رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات.

مثال: الغسلان، عبدالعزيز بن سليمان علي، (2017). عقوبة الشروع في الجرائم التعزيرية، مجلة جامعة الناصر، المجلد الأول ، العدد العاشر، ص 7.

Othman, Shafika abdukkader, (2013). Abstract Impact of the Lexical Problems upon Translating of the Economic Terminology. AL – NASSER UNIVERSITY JOURNAL, 2: 1-22.

2- إذا كان المرجع كتاباً : اسم المؤلف (المؤلفين) بدءاً باسم العائلة، (سنة النشر). عنوان الكتاب ، اسم الناشر، الطبعة، ارقام الصفحات.

مثال: الكاساني ، علاء الدين ابن أبي بكر بن مسعود، (1406 هـ – 1986) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، م ، ص 155 .

Byrne, J. (2006). *Technical Translation: Usability Strategies for Translating Technical Documents*. Dordrecht: Springer.

3- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو دكتوراه : يكتب اسم صاحب الرسالة بدءاً باسم العائلة،(السنة). "عنوان الرسالة"، يذكر رسالة ماجستير أو دكتوراه ، اسم الجامعة البلد.

مثال: الحيلة، أحمد محمد يحيى، (2017). آيات الأحكام في تفسير الموزعي والثلاثي من خلال سورة البقرة، رسالة ماجستير، جامعة الحديدة-اليمن.

Alhailah, Ahmed Mohammed Yahya, (2017). The Verses of Judgments in the Explanations of the Distributors and the Athletes through Surah Al-Baqarah, Master Thesis, Hodeidah University-Yemen

4- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية : يكتب اسم الجهة، (سنة النشر). عنوان التقرير ، المدينة، أرقام الصفحات.

مثال : وزارة الشؤون القانونية، الجريدة الرسمية ، (1997). قانون الجرائم والعقوبات اليمني، 122. Ministry of Legal Affairs, The Gazette, (1997). The Penal Code of Yemen, p. 122.

5- إذا كان المرجع موقِعاً إلكترونيًا : يكتب اسم المؤلف،(سنة النشر). عنوان الموضوع ، الرابط الإلكتروني.

مثال : روبرت، ج والكر. (2008). الخصائص الاثنتا عشر للمعلم الفعال: دراسة نوعية لآراء المدرسين أثناء وقبل الخدمة، جامعة ولاية الاباما، آفاق تعليمية .

<http://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ815372.pdf> .

Robert J, Walker, (2008). Twelve Characteristics of an Effective Teacher: A Longitudinal, Qualitative, Quasi-Research Study of In-service and Pre-service Teachers' Opinions ", Alabama State University, Educational Horizons, fall. <http://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ815372.pdf>

6- وقائع المؤتمر :اسم الباحث (الباحثين) بدءاً باسم العائلة، عنوان البحث ، اسم المؤتمر، رقم المجلد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

مثال: عبد الرحمن، عفيف. (1983م، 20-21 أكتوبر). القدس ومكانتها لدى المسلمين وانعكاس ذلك على كتب التراث. ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام "فلسطين"، مج(3)، عمان: الجامعة الأردنية.

Abu Alyan, A. (2012, October 20-21). An Intercultural Email Project for Developing Students: Intercultural Awareness and Language Skills. Paper presented at The First International Conference on Linguistics and Literature, IUG, Gaza

❖ إجراءات النشر:

1. بعد استلام البحث ورسوم التحكيم سيعرض البحث على مدير التحرير ومن ثم يتم عرضه على اللجنة الاستشارية المختصة للموافقة المبدئية من عدمها ثم سيرسل للمحكمين الخارجيين .
2. بناء على قرار المحكمين سيتم قبول البحث بدون تعديلات أو مع تعديلات بسيطة او تعديلات جوهرية أو لا يقبل البحث وستتم موافاة الباحث(الباحثين) بالنتيجة عن طريق الأيميل .
3. ستعود النسخة المعدلة مرة أخرى إلى المحكم لإقرارها ومن ثم نشرها في أقرب عدد ممكن.
4. أبحاث مجلة جامعة الناصر يمكن استعراضها مجاناً من موقع المجلة، جامعة الناصر المجلة العلمية المحكمة على الرابط التالي (www.al-edu.com) وبالتالي سيتحصل الباحثون على نسخ ورقية وإلكترونية من أبحاثهم.

5. النسخ المطبوعة من المجلة مع المستلزمات يتم بشأنها التواصل مع مدير التحرير .

6. ترسل البحوث والمراسلات إلى مجلة جامعة الناصر على الرابط الآتي:

الجمهورية اليمنية - صنعاء - جامعة الناصر (www.al-edu.com)

المجلة العلمية المحكمة.البريد الإلكتروني للمجلة : (journal@al-edu.com)

هاتف: (536307) تليفاكس (536310) البريد الإلكتروني لمدير التحرير (

m5sh5n55@gmail.com)

ثانياً : رسوم التحكيم والنشر في المجلة :

تفرض المجلة مقابل نشر البحوث والتحكيم الرسوم الآتية:

- البحوث المرسله من داخل الجمهورية اليمنية (15000) خمسة عشر ألف ريال.
- البحوث المرسله من خارج الجمهورية اليمنية (\$150) مائة وخمسون دولاراً أمريكياً .
- هذه الرسوم غير قابلة للإرجاع سواء تم قبول البحث للنشر أم لم يتم النشر.
- أعضاء هيئة التدريس والباحثون بجامعة الناصر معفيون من تسديد الرسوم.

ثالثاً : نظام الإشتراك السنوي في المجلة على النحو الآتي :

- للأفراد من داخل اليمن مبلغ وقدره (3000) ثلاثة ألف ريال.
- للأفراد من خارج اليمن مائة دولاراً أمريكياً (\$ 100) .
- للمؤسسات من داخل اليمن مبلغ وقدره (10000) عشرة ألف ريال .
- للمؤسسات من خارج اليمن مائتا دولار أمريكياً (\$ 200)

ملحوظة :

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر بالضرورة عن توجه المجلة وإنما تعبر عن آراء أصحابها

رقم الإيداع (630) (28 / 10 / 2013 م) (الهيئة العامة للكتاب والنشر والتوزيع - دار الكتب- صنعاء)

(جميع حقوق الطبع محفوظة للمجلة)



جامعة الناصر

AL-NASSER UNIVERSITY

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم الناس الخير نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

استمراراً لمسيرة العطاء البحثي والمعرفي، يسعدنا ويسرنا في هيئة تحرير مجلة جامعة الناصر أن نقدم لزملائنا وقرائنا الكرام جمهور المجلة: العدد (19) دورة (يناير - يونيو) 2022 م .

وقد تضمن العدد (9) أبحاث ، وجميعها أبحاث ذات قيمة عالية في مجالات علمية مختلفة وهي من قبل باحثين ينتمون لجامعات يمنية وعربية عريقة..

كما تُقدم إدارة تحرير المجلة هذا العدد لباحثيها وقرائها الأعزاء ، بثوبها الجديد، وشروطها المحدثة ، فإنها تتقدم بالشكر والتقدير لكل من أسهم في إخراج هذا العدد إلى حيز الوجود، وتؤكد المجلة مجدداً للمشاركين الأفاضل التزامها الدقيق باتباع المنهجية العلمية السليمة والسرية التامة في تحكيم ونشر الأبحاث المقدمة إلى المجلة.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لصاحب الفضل العظيم على توفيقه وعونه لنا ربنا تبارك وتعالى ، كما نسأله أن يوفقنا دائماً في خدمة البحث العلمي وتمميته، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله حسين طاهش

رئيس التحرير



جامعة الناصر

AL-NASSER UNIVERSITY

الصفحة	الباحث	الموضوع	م
64-13	د. عواد عبدالحفيظ جازم أستاذ القانون التجاري المساعد-كلية الشريعة والقانون - بجامعة صنعاء	المعلومات غير المفصح عنها في القانون اليمني - دراسة مقارنة	1
100 - 65	د. محمد بن فهد الجضعي السبيعي الأستاذ المساعد بكلية الحقوق في جامعة دار العلوم	عقوبة التشهير بالجاني ودورها في الحد من الجرائم الجنائية	2
134 - 101	د. عبد الرحمن بن محمد العيزري أستاذ الحديث وعلومه المشارك -كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة نجران- المملكة العربية السعودية	منهج العلامة الطوفي في مختلف الحديث من خلال كتابه "مختصر الترمذي" "كتاب الصلاة" أمودجاً "دراسة مقارنة"	3
188 - 135	د. بندر أحمد علي الخضر أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد بقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بكلية التربية - بيحان - جامعة شبوة.	الأحكام الفقهية في مواجهة العنصرية دراسة مقارنة	4
212 - 189	د.صباح علي احمد الشامي استاذ مساعد- قسم الرياضيات تخصص احصاء- كلية التربية بالنادرة . د.عبد الله احمد عبدة الفقيه استاذ مشارك - تخصص علم النفس - قسم العلوم التربوية والنفسية - كلية التربية بالنادرة	الصلابة النفسية لدى طلبة كلية التربية بالنادرة	5
268 - 213	د. صالح مبارك دعيك أستاذ الفقه المساعد بجامعة حضرموت	حدود سلطة ولي المرأة في النكاح دراسة فقهية مقارنة	6

300 – 269	د. مبارك محمد عل الفرخ أستاذ الاعلام والتواصل المساعد مركز حقوق الانسان وقياس الرأي العامجامعة صنعاء	تأثير الألعاب الالكترونية على طلبة المرحلة الأساسية بالجمهورية اليمنية	7
330 -301	د/عبده محمد صالح الحكيمي أستاذ البلاغة والنقد المشارك كلية التربية. جامعة صنعاء	المقاصد البلاغية والأسلوبية للأساليب الإثنائية في قصة يوسف عليه السلام	8
22 - 1	Dr. Abbas Abdul-Malik Mohammed Mutahar Assistant Professor of English Literature, Faculty of Languages, Sana'a University	Critical Approaches to Orientalism	9

منهج العلامة الطوفى في مختلف الحديث من خلال كتابه "مختصر الترمذي"

كتاب الصلاة - دراسة مقارنة

د. عبد الرحمن بن محمد العيزري

أستاذ الحديث وعلومه المشارك - كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة نجران - المملكة العربية السعودية

Email : dr.alaizary2016@gmail.com

الملخص

أخذ الباحثُ علماً من علماء المسلمين المشاركين في أكثر من علم، وهو العلامة الطوفى، فعرف به وبسيرته، وتراثه العلمي، ثم تناول منهجه في باب مهم من أبواب العلم وهو (مختلف الحديث) وهو علم مشترك بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، وتم التطبيق من كتابه "مختصر الترمذي" على نماذج معينة من كتاب الصلاة، مقارنةً لمنهج الطوفى بمنهج أهل العلم في هذا الباب، وكانت نتيجة البحث: أن العلامة الطوفى في الغالب موافقٌ لجمهور أهل العلم في قواعد وضوابط العمل في التوفيق بين الأحاديث المتعارضة في المنهج التقعيدي، وفي الغالب أنه يقدم القول بالجمع بين الأحاديث المتعارضة، ثم النسخ، ثم الترجيح، وفي تطبيقه لهذه القواعد قد يخالف في تفاصيلها، فيعمل بخلاف هذا الترتيب لدليل أو قرينة يراها مرجحة لما ذهب إليه، وقد يجمع بين الأحاديث بجمع لم يسبق إليه ومن ذلك أنه قد يرجح قولاً يخالف مذهب إمامه الفقهي، وهذا مما أثري هذا العلم المهم .

الكلمات المفتاحية: مختلف الحديث - مشكل الحديث - التعارض - الترجيح

3

Al-Tufi's Approach to Disbutable Hadiths in his Abridgement of al-Tirmidhi's: "Book of Prayers" as an Example

Dr. Abdurrahman Ben Mohammed Elayzari

Associate Professor of Hadith

Abstract:

The researcher of the current study chose a great scholar called Al-Towfi as one of the Muslim Scholars who has participated in several fields of knowledge. In this study, Al-Towfi was introduced first. Then, his biography and contributions have been presented. The approach he had adopted i.e. Mukhtalaf Alhadith was found to be shared by other jurisprudents, and other Hadith narrators. Some models (e.g. the Book of the Prayer” elicited from his book “Mukhtasar Al-Tirmidhi” has been applied to compare between his approach and other scholars’ approach. The findings revealed that Al-Towfi was often found to be consistent with the majority of scholars regarding the rules and conditions for reconciling the contradictory Hadith. In regard to the application of the rules, Al-Towfi, has been found to be more likely against the opinion of his Imam’s sect. He often mentions the contradictory hadith followed by Nasikh wa Mansukh i.e. Abrogating and abrogated rules, and Tarjeeh i.e. preference or overwieing. However, Al-Towfi does not adhere to the details of these rules in terms of the application. Furthermore, he does not follow the order of Hadith unless he finds evidence or presumption that he can rely on. He may combine the hadiths in such a way that no one has done previously; and this is what enriched this important science.

الكلمات المفتاحية : مختلف الحديث- مشكل الحديث -التعارض- الترجيح

المقدمة:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، تسليمًا مزيداً إلى يوم الدين

وبعد: فقد اهتم أهل العلم قديماً وحديثاً، -خاصةً المحدثين - بموضوع "مختلف الحديث" سواء كان بتأليف كتب مستقلة في هذا الفن، أو بما قرروا قواعده وأعملوها في شروحهم للأحاديث النبوية، وهذا الفن هو الذي يزيل إشكال ما يؤهم التعارض في ظاهر بعض الأحاديث النبوية، وتتأكد أهمية الدراسة في هذا الباب؛ أنه من الدفاع عن السنة النبوية، ورداً لشبهات أهل الأهواء الذين يجعلون من هذا التعارض سبباً في الطعن والتشكيك في الأحاديث النبوية.

ومن المشاركين في هذا الباب العلامة الأصولي نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي (ت716هـ)، وقد كان له جهدٌ واضحٌ، ومشاركة متميزة في كتبه، خاصةً كتابه الذي خرج مؤخراً، وهو مختصر "سنن الترمذى" فأحببتُ أن أبرز جهوده في هذا الفن: من خلال دراسة الأحاديث التي تعرض لها بالجمع والترجيح، وذلك من خلال ذكر (نماذج) من كتاب الصلاة، من هذا المختصر، ثم مقارنة قواعده وكلامه بكلام أهل العلم في هذا الباب.

أهداف البحث وأسباب اختياره:

- 1- إبرازُ جهود نجم الدين الطوفي في دفع الاختلاف والتوفيق بين ما ظاهره التعارض من الأحاديث، وتسليط الضوء على القواعد التي وظفها في ذلك.
- 2- الوقوف على جملة من اجتهادات وآراء العلامة الطوفي في مختلف الحديث، وبيان مدى موافقته ومخالفته لآراء غيره من العلماء.
- 3- بيان مكانة علم مختلف الحديث، ومعرفة القواعد العلمية التي استخدمها أهل العلم في هذا الباب للاستفادة منها.
- 4- اخترتُ كتاب الصلاة - (إنموذجاً) وإن كان للعلامة الطوفي كلاماً في غيره من الأبواب، إلا أنه في كتاب الصلاة أتى بمسائل مهمة، وترجيحات انفراد بها.

5-العلامة الطوفى قد أفاض في كتابه "شرح مختصر الروضة" بذكر قواعد الترجيح والجمع بين الأدلة المتعارضة، فكان كالتقعيد، وما في مختصر "سنن الترمذي" كالتطبيق لهذا العلم.

أهمية البحث: يأتي أهمية البحث للأمور الآتية:

1-أن موضوعه: السنة النبوية، والدفاع عنها من شبهات المخالفين، وهذا بحد ذاته له الأهمية الكبيرة في ذلك.

2-بيان اهتمام علماء الحديث و غيرهم من علماء الأصول بهذا الفن، وكثرة التأليف فيه.

3-إبراز شخصية الطوفى العلمية، وهو معدود من تلامذة شيخ الإسلام ابن تيمية.

4-إضافة لبنة علمية في الدراسات والبحوث، من خلال دراسة منهج الطوفى في مختلف الحديث.

مشكلة البحث: يسعى البحث إلى الإجابة على الأسئلة التالية:

س: من هو العلامة الطوفى؟ وهل هو مشارك في علم الحديث؟

س ما هي جهود العلامة الطوفى في باب مختلف الحديث؟

س: ما هو منهج الطوفى في باب مختلف الحديث؟ وهل وافق من قبله من العلماء، أو لا؟ وهل

أتى بشيء جديد في هذا الباب؟

الدراسات السابقة:

لم أجد -حسب اطلاعي- بعد البحث في فهارس الكتب، والأبحاث، والمدونات وكذلك عبر الشبكة العنكبوتية- بحثاً تكلم عن جهود العلامة نجم الدين الطوفى في باب "مختلف الحديث" وأما رسالة "العام والخاص عند الطوفى دراسة أصولية" وهي في الأصل رسالة دكتوراه من "جامعة العلوم الإسلامية العالمية" للدكتور عبدالله محمد الجدوع، فهي دراسة خاصة بموضوع أصولي، وإن كان لها تعلق في باب "مختلف الحديث"، لكنه تعلق في خاصية الترجيح فقط.

منهج البحث: كان منهجي في البحث الذي استخدمته هو: المنهج الاستقرائي والتحليلي من خلال تتبع أقوال العلامة نجم الدين الطوفى في "مختلف الحديث" من كتابه "مختصر الترمذى" نماذج متعلقة بكتاب الصلاة" ومن ثمّ تحليل أقواله وأحكامه، ومقارنتها ببقية أحكام المحدثين حسب هدف البحث وحاجته.

إجراءات البحث:

1- جمعُ كلام الطوفى في الكلام على الأحاديث المتعارضة من كتابه "مختصر سنن الترمذى" كتاب الصلاة".

2- الموازنة بين كلام الطوفى وبين كلام الأئمة الآخرين في ذكر القواعد التي استعملوها في هذا الباب.

3- ذكر جهود الطوفى في هذا الباب من خلال القواعد التي استعملها وطبقها في أحاديث متعارضة ظاهراً في كتاب الصلاة.

خطة البحث: تتكون خطة البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة وأهم النتائج، ومراجع البحث.

وقد ذكرتُ في المقدمة: أهداف البحث، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومشكلة البحث وخطته.

وأما التمهيد فذكرتُ فيه مطلبين:

المطلب الأول: "التعريف بالطوفى" وفيه: ثلاثة فروع

الفرع الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ونسبته.

الفرع الثاني: مولده، ونشأته.

الفرع الثالث: وفاته.

المطلب الثاني: حياته العلمية، وفيه خمسة فروع.

الفرع الأول: عقيدته، ومذهبه (الفقهي).

الفرع الثاني: رحلاته.

الفرع الثالث: مشايخه، وتلامذته.

الفرع الرابع: مؤلفاته.

الفرع الخامس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

أما المباحث فهي على النحو التالي:

المبحث الأول: تعريف مختلف الحديث لغةً واصطلاحاً.

وفيه: أربعة مطالب

المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث

المطلب الثانى: تعريف مشكل الحديث.

المطلب الثالث: الفرق بين مختلف الحديث ومشكل الحديث.

المطلب الرابع: منهج العلماء فى باب مختلف الحديث.

المبحث الثانى: جهود الطوفى فى باب "مختلف الحديث" كتاب الصلاة (أتمودجاً)

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: كلام الطوفى فى حديث "أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر"

المطلب الثانى: كلام الطوفى فى حديث "صلاة النايفة الراتبة فى السفر"

المطلب الثالث: كلام الطوفى فى حديث "صلاة النايفة بعد العصر"

المطلب الرابع: كلام الطوفى فى حديث "صلاة الرجل فى الجماعة تزيد على صلاته

وحده بخمس وعشرين جزءاً"

المطلب الخامس: كلام الطوفى فى حديث "إعادة الصلاة فى المسجد مع الجماعة".

المطلب الأول

"التعريف بالطوفى"

وفيه: ثلاثة فروع:

الفرع الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، ونسبته. (1)

هو : سُليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفى الصرصري البغدادي الحنبلي أبو الربيع و(الطوفى) نسبةً إلى (طُوفى) قرية من أعمال صرصر⁽²⁾، و(الصرصري) نسبة إلى (صَرَصْر) وهي من أعمال بغداد⁽³⁾، وسمي النهر المنفرع من نهر الفرات بنهر صرصر.

(البغدادي) نسبة إلى (بغداد) مدينة السلام، وعاصمة الخلافة العباسية في العراق.

والحنبلي نسبةً إلى مذهب الإمام المجلِّد أحمد بن محمد بن حنبل (ت241هـ) رحمه الله تعالى.

أما كنيته فهي: أبو الربيع.

وأما لقبه: فهو نجم الدين.

الفرع الثاني: مولده، ونشأته.

ولد على القول الصحيح سنة 675هـ، كما حققه ابن رجب، وابن جماعة⁽⁴⁾، خلافاً لمن أرَّخ ولادته سنة 657هـ.⁽⁵⁾

نشأته: نشأ الطوفى في بلدته (طُوفى) وترعرع بها، وأخذ مبادئ العلم فيها من كتابة وتعلُّم القرآن، ثم حفظ مختصر "الخرقي" في المذهب الحنبلي، وكتاب "اللُّمع" في النحو لأبي الفتح ابن جنِّي، ونظراً لقرب بلدة (صرصر) من (طُوفى) فكان كثيرَ التردد إليها فقرأ فيها: الفقه على العلامة زين الدين علي بن

(1) انظر مصادر ترجمة الطوفى في: "أعيان العصر وأعيان النصر" للصفدي (445/2) و"ذيل طبقات الحنابلة" (404/4) لابن رجب الحنبلي، و"الدر المنضد في ذكر أصحاب أحمد" للعلمي (464/2) و"الدر الكامنة في أعيان المائة الثامنة" لابن حجر العسقلاني (154/2)، و"سلم الوصول إلى طبقات الفحول" لحاجي خليفة (148/2) و"الأعلام" للزركلي (127/3).

(2) انظر "الانساب" للسمعاني (56/8).

(3) تبعد عنها 12 كيلو متر، وانظر "بلدان الخلافة الشرقية" ص (50).

(4) انظر "ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب (404/4) و"تحقيق مختصر الروضة" د. محمد طارق الفوزان.

(5) "الدر الكامنة" لابن حجر (154/2).

محمد الصرصري الحنبلي (ت711هـ) (1) فمكث في بلدته (طوفى) إلى أن بلغ السابعة عشر من عمره، ثم ارتحل في طلب العلم إلى خارج بلده، كما سيأتي بيان رحلاته.

الفرع الثالث: وفاته.

توفي سنة (716هـ) عن عمر بلغ الواحدة والأربعين سنة، فلم يُعمّر كثيراً، ومع ذلك فقد كان له أثرٌ واضح في العلم والتأليف.

المطلب الثاني

حياته العلمية

وفيه خمسة فروع.

الفرع الأول: عقيدته، ومذهبه (الفقهي).

أما عقيدته فهو في على مذهب الإمام أحمد بن حنبل في الأصول، لكن الذي يظهر أنه تأثر ببعض المقالات الكلامية في باب الإيمان، وبقيت لديه رواسب تشيع (2)؛ بسبب النشأة إذ بلدته قريبة من بلاد التشيع سواء في بغداد أو غيرها، ولذا ظهر منه بعض الكلام المُجمل في جناب الصحابة، ووجد له خصوصاً استغلوا هذه المقالات التي قد تكون غير صريحة— فنشروها، مما تسبب له أن عُوقب بالتعزير والحبس، مع أن أكثر مؤلفاته يُقرّر فيها أنه على عقيدة الإمام أحمد بن حنبل، والله أعلم. (3)

أما مذهبه الفقهي : فهو المذهب الحنبلي قال الصفدي : كان فقيهاً حنبلياً، عارفاً بفروع مذهبه. (4)

الفرع الثاني: رحلاته.

بعد سقوط بغداد على يد المغول التتار سنة 656هـ ضعف النشاط العلم فيها، فهاجر كثيرٌ منهم إلى الشام ومصر، وممن رحل في سبيل طلب العلم نجم الدين الطوفى، فكانت أول رحلاته إلى دمشق سنة 704هـ ، وأخذ عن علمائها ومن أشهرهم الإمام المزّي (ت742هـ) وشيخ الإسلام ابن تيمية

(1) ذيل طبقات الحنابلة" (404/4) و"معجم البلدان" لياقوت الحموي (401/3).

(2) انظر بحث د. موسى الزهراني "حقيقة انتساب الإمام نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفى للتشيع" فقد حرّر القول في هذه المسألة، ورجّح براءة الطوفى من بدعة الرافض والتشيع.

(3) انظر "تحقيق مختصر الروضة" المشهور بـ(البلبل في أصول الفقه) د. محمد طارق الفوزان ص (47-55) فقد بين جوانب ما انتقد على الطوفى في باب العقيدة. ورسالة" إبراهيم المعتم بعنوان "منهج الطوفى في تقرير العقيدة-عرض ونقد-".

(4) "أعيان العصر وأعوان النصر" لصلاح الدين الصفدي (445/2)

(ت728هـ)، ثم رحل إلى مصر، سنة 707هـ، وأخذ عن أبي حيان الأندلسي (ت745هـ) في النحو، وعن قاضي الحنابلة فيها سعد الدين الحارثي (ت711هـ) ثم رحل إلى قوص ثم إلى دمياط، ثم سافر إلى مكة لأداء الحج سنة (715هـ) وزار المدينة ومكث فيها شهراً، وسمع من المحب المطري (ت730هـ) ثم رجع إلى بيت المقدس، وبعدها رحل إلى مدينة الخليل سنة (716هـ) وفي شهر رجب منها توفي فيها -رحمه الله تعالى (1).

الفرع الثالث: مشايخه، وتلامذته.

تتلمذ الطوفى على كثير من شيوخ العلم، الذين تنوعت مذاهبهم وعلومهم وبلدانهم فمن أشهرهم الآتي (2):

1- أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني شيخ الإسلام أبو العباس (ت728هـ) أخذ عليه بدمشق.

2- أحمد بن عبد السلام البغدادي الحنبلي المشهور بابن عكبر (ت735هـ).

3- أحمد بن علي بن عبد الله القلانسي البغدادي الحنبلي (ت704هـ) أخذ عليه في الحديث ببغداد.

4- إسماعيل بن علي بن أحمد بن الطبال (ت708هـ) شيخ الحديث المستنصرية ببغداد، أخذ عنه في الحديث.

5- عبد الله بن عمر بن أبي الرضى الفاروقى الشافعي (ت706هـ) أخذ عليه في علم أصول الفقه ببغداد.

6- عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن إسماعيل الزريراني البغدادي الحنبلي (ت729هـ) قرأ عليه الطوفى كتاب "المحرر" لمجد الدين ابن تيمية في الفقه.

7- علي بن محمد الصرصري الفقيه الحنبلي (ت711هـ)، من أوائل شيوخه، أخذ عنه في بلدة صرصر.

(1) انظر "المقصد الأحمدي" (452/1) و"ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب (406/4)، "الدرر الكامنة" لابن حجر (299/2) "الأعلام" للزركلي (127/3).

(2) انظر مراجع معرفة شيوخه الآتي: "طبقات الشافعية" لابن كثير (856/2)، "طبقات الشافعية" للأسنوي (144/2) و"ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب (405/4) و"الدرر الكامنة" لابن حجر (281/2) و"المنهج الأحمدي" للعلمي (376/4).

8- محمد بن أحمد بن خالد بن عيسى المطري المدني أبو عبدالله أحد الحفاظ ومؤرخ المدينة(ت741هـ) أخذ عنه في المدينة.

9-محمد بن أحمد بن المحب الطبري (ت730هـ).

10- محمد بن الحسين الموصلي النحوي (ت 735هـ) أخذ عنه الطوفي القراءات واللغة في بغداد.

11-محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي أبو عبد الله (ت709هـ) أخذ عليه الطوفي في اللغو والفقہ.

12- سعد الدين مسعود بن أحمد الحارثي(ت711هـ) أحد قضاة الحنابلة، أصله عراقي، وسكن مصر أخذ عنه في مصر في الفقہ، وحدثت بينه وبين الطوفي خلاف أدى إلى حبس الطوفي.

13-أبو حيان الاندلسي محمد بن يوسف الغرناطي، أخذ عنه في اللغة (ت745هـ).

14- الحافظ أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزري الدمشقي (ت742هـ) أخذ عنه في الحديث بدمشق.

15-أبو الحجاج يوسف بن عبد المحمود البغدادي المقرئ النحوي، أخذ عنه الطوفي في كثير من العلوم.

أما تلامذته فلم تذكر كتب التراجم⁽¹⁾ كثير تلاميذ له ؛ وذلك يرجع إلى سببين:

الأول: أنه توفي مبكراً ولم يعمر.

الثاني: أنه لم يستقر في مكان للتدريس؛ بل كان كثير الترحال، وقلماً يستقر في بلدٍ إلا قليلاً.

ولكن قد ذكر منهم الآتي:

1- عبد الرحمن بن محمود بن قرطاس القوصي (ت724هـ) أخذ عن الطوفي الأدب بمدينة قوص.

2-سديد الدين محمد بن فضل الله القبطي (ت745هـ) أخذ عن الطوفي بقوص.

3-محمد بن أحمد الأقسهري القونوي.

(1)حول تلامذته ينظر "أعيان العصر" للصفدي (44/3) و " الدرر الكامنة" (309/3) و" تحقيق مختصر أصول الفقہ" للقرني ص (87)- (88).

الفرع الرابع: مؤلفاته.

أما مؤلفاته فهو من المكثرين في التأليف على أنه لم يطل عمره كما تقدم، وإليك مؤلفاته - مرتبةً على حسب العلوم-:

أولاً : مؤلفاته في العقيدة.(1)

- 1-الانتصارات الإسلامية في دفع شبه النصرانية.
- 2-بغية السائل في أمهات المسائل.
- 3-التعليق على الأناجيل الأربعة، وكتب الأنبياء الاثني عشر والتوراة.
- 4-قصيدة في العقيدة.
- 5-العذاب الواصب على أرواح النواصب.
- 6-شرح المنظومة التائية في القدر.

ثانياً : مؤلفاته في التفسير.

- 1-الإكسير في قواعد التفسير.
- 2-تفسير سورة (ق، الطارق، الانشقاق، القيامة، النبأ).
- 3-إيضاح البيان عن معنى أم القرآن.

ثالثاً: مؤلفاته في الحديث.

- 1-"مختصر سنن الترمذي"
- 2-التعيين في شرح الأربعين.
- 3-شرح حديث أم زرع.

(1) عن مؤلفاته انظر " أعيان العصر " (44/3) و"ذيل طبقات الحنابلة" لابن رجب (405/5) و"الدرر الكامنة" لابن حجر (309/3).

رابعاً: مؤلفاته في أصول الفقه.

- 1- نهاية السؤل في علم الأصول.
- 2- علم الجدل في علم الجدل.
- 3- مختصر روضة الناظر "البلبل في أصول الفقه".
- 4- شرح مختصر الروضة.
- 5- درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح.
- 6- الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية.

خامساً: مؤلفاته في اللغة :

- 1- الشعر على مختار نقد الأشعار.
- 2- الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية.
- 3- فوائد الحيس في شرح موائد امرئ القيس "وهو مقامات أدبية".

الفرع الخامس: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.(1)

العلامة الطوفى من العلماء المشاركين في كثير من العلوم، يظهر ذلك جلياً من خلال مؤلفاته التي خلفها لمن جاء بعده، فقد تنوعت معارفه وعلومه، وضرب بسهمٍ وافرٍ في كثير من العلوم، وهذا مما جعل أهل العلم يعرفون له مكانته العلمية- وإن اختلفوا معه في بعض المسائل، أو انتقدوا عليه في مواضع- فإنهم يصفونه بـ "الأصولي، والمفسر، والفقير، واللغوي، والأديب، والمحقق" فهذا الإمام الذهبي يقول عنه : (وكان -على بدعته- كثير العلم عاقلاً، متديناً.⁽²⁾ وقال أيضاً : "تفقه، وبرع، وصنف فأجاد وأفاد، شرح المقامات، ولم يكن عنده كتب؛ بل من صدره، وله نظم كثير جيد."⁽³⁾

(1) ينظر ثناء اهل العلم عليه في المراجع الآتية: "العقود الدرية" لابن عبد الهادي ص (313) و"الوفيات للبرزالي ص (364) و"ذيل تاريخ الإسلام" للذهبي ص (179) وأعيان العصر" للصفدي (446/2).

(2) ذيل العبر" للذهبي ص (88).

(3) ذيل تاريخ الإسلام " للذهبي ص (179).

وقال الصّديّ : "و[كان] فقيهاً، عارفاً بفروع مذهبه، مليئاً، شاعراً، أديباً، فاضلاً، – لبيباً – له مشاركة في الأصول، وهو منها كثيرُ المحصول، قيماً بالنحو والفقه والتاريخ، ونحو ذلك، وله في كل ذلك مقامات مباركات." (1)

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني " كان قويّ الحافظة، شديد الذكاء." (2)

أما المباحث فهي على النحو التالي:

المبحث الأول

تعريف مختلف الحديث لغة واصطلاحاً

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث.

المطلب الثاني: تعريف مشكل الحديث.

المطلب الثالث: الفرق بين مختلف الحديث ومشكل الحديث.

المطلب الرابع: منهج العلماء في باب مختلف الحديث.

المطلب الأول: تعريف مختلف الحديث

مختلف الحديث اسمٌ مركبٌ من كلمتين الأولى (مختلف) والثانية: (الحديث) فيُعرّف أولاً تعريفاً مفرداً، ثم يُعرّف تعريفاً مركباً، فكلمة: (مختلف) إن كانت بكسر اللام فهي اسم فاعل، وتكون بمعنى: الحديث الذي عارضه – ظاهراً – مثله⁽³⁾، وإن كانت بفتح اللام فهو اسم مفعول والمصدر منهما (اختلاف) ويكون معناه: الحديث الذي وقع فيه الاختلاف.

والاختلاف: ضد الاتفاق، وتخالف القومُ: إذا ذهب كلُّ واحدٍ إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر.⁽⁴⁾

(1) "أعيان العصر" (446/2).

(2) "الدرر الكامنة" (154/2).

(3) انظر "معرفة أنواع الحديث" لابن الصلاح ص(389) و "مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء"، ص (25-26) لأسامة الخياط.

(4) "لسان العرب" لابن منظور مادة (خلف).

والجزء الثاني : الحديث ، وهو لغةً: ضد القديم، واصطلاحاً عند أهل الحديث: هو " كلُّ ما أُضيف للنبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية".⁽¹⁾

وأما تعريف (مختلف الحديث) لقباً لهذا الفن، فهو: نوعٌ من أنواع الحديث، وهو النوع التاسع والعشرين عند الحاكم في كتابه "معرفة علوم الحديث"⁽²⁾ والنوع السادس والثلاثين عند ابن الصلاح في كتابه "معرفة علوم الحديث"⁽³⁾ وقد عرّفه الإمام النووي بقوله: (أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً، فيؤقّق بينهما أو يرجّح أحدهما).⁽⁴⁾

وقال الشافعي: لا يصح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أبداً حديثان صحيحان متضادان ينفي أحدهما ما يثبتته الآخر من غير جهة الخصوص والعموم، والإجمال والتفسير إلا على وجه النسخ وإن لم نجده"⁽⁵⁾.

المطلب الثاني: تعريف مُشكل الحديث

مُشكل الحديث كما تقدم في تعريف مختلف الحديث أنه يُعرّف مفرداً ومركباً.

فتعريفه مفرداً : المشكل، لغةً : اسمٌ فاعلٍ من أشكلَ، و معناه في اللغة: يدور حول: الاختلاط والالتباس والاشتباه⁽⁶⁾، والحديث تقدم تعريفه.

وتعريف "مشكل الحديث" مركباً ولقباً: هو كلُّ نصٍ شرعي؛ استغلق وخفي معناه، أو أوهم معارضة نصٍ شرعي آخر، من : آية قرآنية، أو سنة ثابتة، أو أوهم معارضة مُعتبر من : إجماع، أو قياس، أو قاعدة شرعية كلية ثابتة، أو أصل لغوي، أو حقيقة علمية، أو حسٍ، أو معقول.⁽⁷⁾

(1) انظر "تدريب الراوي" للسيوطي (296/2).

(2) ص (122).

(3) ص (389-391).

(4) عرفه بذلك الإمام النووي كما في كتابه "التقريب" انظر شرحه " تدريب الراوي " للسيوطي (196/2) وانظر " فتح المغيب " للسخاوي

(75/3) و"توضيح الأفكار" للصنعاني (423/2).

(5) "الرسالة" ص (173).

(6) انظر " تاج العروس " للزبيدي (276/29)

(7) "الأحاديث المشككة الواردة في تفسير القرآن العظيم" عرض ودراسة د. أحمد بن عبد العزيز القصير ص (26)

المطلب الثالث: الفرق بين مختلف الحديث ومشكل الحديث

من خلال تعريف كل من "مختلف الحديث" و "مشكل الحديث" يظهر الفرق جلياً أن: مُشكل الحديث أعم من مختلف الحديث، فمشكل الحديث: يتناول كل أشكالٍ يطرأ على الحديث؛ على النحو الذي ذُكر في تعريف المشكل.

وأما مختلف الحديث فهو: خاصٌ بالأحاديث التي يُوهم ظاهراً الاختلاف والتعارض فيما بينها فقط، وعليه: فإن مختلف الحديث أخصُّ من مُشكل الحديث؛ فكلُّ مختلف الحديث مُشكلٌ، ليس كلُّ مُشكل مختلفاً. (1)

المطلب الرابع: منهج العلماء في باب مختلف الحديث

منهج جمهور أهل العلم من أهل الحديث والأصول -إلا بعض الحنفية- في مسألة التوفيق بين الأحاديث المتعارضة ظاهراً، وهي ما عرف بعلم "مختلف الحديث": (2) على النحو الآتي:

-الجمع بين الحديثين المتعارضين ظاهراً، جمعاً غير متكلفٍ، وهو المقدم على غيره من الترجيح.

- فإن تعذر الجمع، فالقول بالنسخ إن علم المتقدم من المتأخر.

فإن تعذر معرفة الناسخ من المنسوخ، فالترجيح، وللترجيح قواعده الكثيرة (3)، وتتلخص إما مرجحات في السند أو في المتن. فإن تعذر الترجيح فالتوقف.

(1) المرجع السابق " ص (32).

(2) ينظر "الرسالة" للشافعي ص (213) و"المستصفى" للغزالي (355-356/3) (161/4) و"البحر المحيط" للزركشي (407/4) وشرح مختصر الروضة" للطوفي (673/3) و"تقريب الوصول إلى علم الأصول" لابن جزى ص(412-480) و"ارشاد الفحول" للشوكاني (1156-1120/2) وهناك بعض الأحناف كابن الهمام ذهب إلى أن خطوات العمل في "مختلف الحديث" يبدأ بتقديم النسخ ثم الترجيح ثم الجمع. انظر "التقرير والتحرير على تحرير الكمال" لابن أمير حاج (3/3).

(3) أشار إليها ابن الصلاح في " معرفة أنواع الحديث" ص (391) وأوصلها الإمام الحازمي في: "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار" الآثار" ص(7-15) إلى خمسين مرجحاً، وأوردتها العراقي في "شرح الألفية" ص(541-542) وزاد عليه الحافظ العراقي في " التقييد والإيضاح على ابن الصلاح" ص(286-289) فزاد عليه ستين مرجحاً. فجملة المرجحات (110) مرجحاً. وانظر "إحكام الفصول في أحكام الأصول" للبايجي (987/2-1034) فقد ذكر جملة واسعة من المرجحات وكذا العلامة الطوفى في "شرح مختصر الروضة" (690/3-750) فقد ذكر فصلاً حافلاً في باب المرجحات.

المبحث الثاني

جهود الطوفى في باب "مختلف الحديث" كتاب الصلاة (أ نموذجاً)

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: كلام الطوفى في حديث "أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر"

المطلب الثاني: كلام الطوفى في حديث "صلاة النافلة في السفر"

المطلب الثالث: كلام الطوفى في حديث "صلاة النافلة بعد العصر"

المطلب الرابع: كلام الطوفى في حديث "صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده

بخمسة وعشرين جزءاً"

المطلب الخامس: كلام الطوفى في حديث "إعادة الصلاة في المسجد مع الجماعة".

المطلب الأول: حديث "أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر"

قال الترمذي رحمه الله تعالى في سننه: كما في (المختصر) برقم (1584) ⁽¹⁾ وعن رافع بن

خديج رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله عليه وسلم يقول: "أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر"

(1) الحديث أخرجه أبو داود في السنن برقم (424) والنسائي في "الصغرى" برقم (548) وفي "الكبرى" رقم () طبعة التأصيل، وابن

ماجه برقم (672) وعبد الرزاق (1/568: 2159)؛ وأحمد (3/465)، (4/140، 142)؛ والدارمي (1/277)؛ وابن حبان (3/22،

23: 1487، 1489)؛ والطحاوي (1/178، 179)؛ والطبراني (4/249: 4283، 4284)، من طرق عن محمد بن عجلان، عن عاصم

بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج: مرفوعاً به.

وقد صرح محمد بن عجلان بالسماح كما في رواية النسائي، وابن ماجه، ورجاله ثقات، وقد تابع محمد بن عجلان، محمد بن إسحاق، فرواه

عن عاصم، به، رواه الترمذي (1/289: 154)؛ والطيبالي (ص 129: 959)؛ والدارمي (1/277)؛ والطحاوي (1/179)؛ وابن حبان

(3/23: 1488)؛ والطبراني في الكبير (4/250، 251: 4286، 4290)؛ والبيهقي (1/457)؛ والبغوي في شرح السنة (1/196:

354).

وتابعهما أيضاً زيد بن أسلم عند النسائي (272/1) والطبراني في "الكبير" (251/4) رقم (4292) عن عاصم به.

قال الترمذي: حديث رافع بن خديج حديث حسن صحيح، وقال ابن رجب في "فتح الباري" (4/434): "قال الأثرم: ليس في أحاديث الباب

أثبت منه "قال ابن رجب معلقاً على ذلك: "يشير إلى أن في الباب أحاديث، وهو أثبتتها، والحديث صححه ابن حبان وابن عبد البر وابن

القطان الفاسي، انظر "إرواء الغليل" رقم (258)

وجه التعارض : حديث "أسفروا بالفجر" يخالف فعل النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الفجر بوقت مبكر بغلس .

كلام الطوفى: قال الطوفى: حمل بعض العلماء الإسفار هنا على إضاءة الفجر، بحيث لا يُشك في دخول الوقت وفيه نظر بين لوجهين:

أحدهما: أنه قال: (فإنه أعظم للأجر) فدلّ على أن في الصلاة بدون الاسفار أجراً عظيماً، وهو مع الإسفار أعظم، والصلاة مع الشك في دخول الوقت لا تجوز، وفيها إثم.

الثاني: أنّ في حديث ابن عباس رضي الله عنه: (1) ثم صلى الفجر -يعني في اليوم الثاني- حين أسفرت الأرض، والمراد به تأخيرها إلى آخر وقتها، كما ذكر فيه.

فثبت بهذا الحديث أن تأخير الفجر أفضل، وهو الإسفار المذكور، فإن دل دليل من خارج على خلاف ذلك فليس الكلام فيه، وجوابه بحسبه، وجواب حديث عائشة رضي الله عنها أنه فعل⁽²⁾، وهذا قول فيقدم⁽³⁾.

كلام أهل العلم في هذا الحديث: اتفق أهل العلم أن أول وقت صلاة الفجر طلوع الفجر الثاني، وآخره طلوع الشمس، لكن اختلف أهل العلم أيهما أفضل في وقت أدائها هل هو التغليس أو الأسفار بها؟ فمذهب جمهور أهل العلم⁽⁴⁾: أن التغليس أفضل؛ ودليلهم أن أحاديث التغليس أكثر وأقوى⁽⁵⁾ .

والحديث ورد من حديث أبي هريرة، وبلال، وأنس بن مالك، وقتادة بن النعمان، وابن مسعود، ومن حديث حواء الأنصارية قد خرجها وتكلم عنها المحدث الزيلعي رحمه الله تعالى في "تصب الراية" (1/ 235-240).

(1) حديث ابن عباس في إمامة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم في بيان أوقات الصلوات الخمس رواه الترمذي في "سننه" رقم (149) وأبو داود في "سننه" برقم (393) وسنده حسن.

(2) حديث عائشة أن النساء كن يصلين مع النبي صلى الله عليه وسلم الفجر بغلس وهو في البخاري برقم (578) و مسلم برقم (645) وأبو داود (423) والترمذي (153) والنسائي (271/1) وابن ماجه (669).

(3) مختصر الترمذي "للطوفى" (151/3).

(4) انظر المسألة في "الرسالة" للشافعي من رقم (774-810) و"المحلى" لابن حزم (302/2) و"التحقيق في أحاديث الخلاف" لابن الجوزي (283/1) و"المجموع" للنووي (53/3) و"الانصاف للمرداوي" (166/3) و"تيل الأوطار" للشوكاني (269/2-277) ط. دار ابن عفان.

(5) حديث عائشة تقدم تخريجه قريباً، وحديث أبي برزة الأسلمي عند البخاري برقم (3221) ومسلم (610)، وحديث زيد بن ثابت عند البخاري برقم (575) و (1921) وعند مسلم برقم (1079).

وذهبت الحنفية⁽¹⁾ إلى أن لإسفار أفضل ودليلهم حديث رافع بن خديج ، وهو قول سفيان الثوري، ورواية عن الإمام أحمد، لكن الإمام أحمد: جعل الاعتبار بحال المأمومين فإن أسفروا فالأفضل الأسفار⁽²⁾،، ورجح الطوفى مذهب الحنفية.

وذهب بعض أهل العلم إلى الجمع وهو: أن يحمل معنى الإسفار على: التبتين وتحقق طلوع الفجر، كما قرر ذلك الإمام الشافعي⁽³⁾، ونقله الترمذى عن أحمد وإسحاق⁽⁴⁾ ورجحه ابن تيمية ، وابن القيم⁽⁵⁾. وقد تقدم رد الطوفى على هذا القول.

وذهب الطحاوي أن معنى (حديث رافع) : أنه يدخل في صلاة الفجر بغلَس، ويطيلها حتى يخرج مسفراً⁽⁶⁾، ورجحه ابن القيم، وروي عن الطحاوي أن الإسفار ناسخ للتغليس⁽⁷⁾ ، لكن قول الطحاوي يشكل بأن غالب فعل النبي ﷺ أنه كان يخرج بغلَس، واستمر على ذلك فلم يثبت النسخ.

الخلاصة: أن الطوفى ذهب إلى التوفيق بين هذه الأحاديث المتعارضة ظاهراً، بترجيح حديث رافع بن خديج في أفضلية الإسفار على التغليس؛ معللاً بأن حديث عائشة رضي الله عنها فعلٌ وحديث رافع قول، والقول مُقدّم على الفعل، **فقلت:** وكلام الطوفى من باب التععيد صحيح، لكن يشكل عليه ما ورد من مداومة ﷺ على الصلاة بغلَس فيكون قول الجمهور راجحاً لأمرين:

الأول: أن أدلة الجمهور أقوى دليلاً وأكثر روايةً.

الثاني: أن أداء ما أمر به المرء من واجب الأفضل هو المبادرة لأدائه في أول وقته؛ لما يعرض للأدبيين من الأشغال والنسيان والعلل" كما قرره الشافعي في " الرسالة"⁽⁸⁾، وابن المنذر في "الأوسط"⁽⁹⁾

(1) وهو المعتمد في المذهب الحنفي انظر "مختصر القدوري" ص (66).

(2) "المغني" لابن قدامة (405/1).

(3) "اختلاف الحديث" للشافعي ص (124).

(4) "سنن الترمذى" (195/1) عند رقم (154).

(5) "مجموع الفتاوى" لابن تيمية (96/22) و"أعلام الموقعين" لابن القيم (402/2).

(6) "شرح معاني الآثار" (181/1).

(7) رواه عنه الحازمي في "الاعتبار" ص (101).

(8) "نظر الرسالة من فقرة (774-810) و" الغاية في شرح النهاية" للسروجي (155/2-164).

(9) (380/2).

وكما قال الطوفى في "مختصر الروضة"⁽¹⁾ والأضبط من هذا: أن يرجح ما تخيل فيه زيادة قوة كائناً من ذلك ما كان، فهذا من هذا الباب: الأخذ بالراجح القوي والله أعلم.

المطلب الثاني: (التطوع في السفر) حديث "الركعتين قبل الظهر في السفر"

قال الترمذي في "سننه" كما في المختصر رقم (1908) وعن أبي بسرة الغفاري عن البراء بن عازب رضي الله عنه قال: "صحب رسول الله ﷺ ثمانية عشر سقراً، فما رأيته ترك الركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر."⁽²⁾

وجه التعارض: هذا الحديث يعارض ما ورد من حديث ابن عمر رضي الله عنه قال: "صحب النبي ﷺ فلم أره يسبح في السفر"⁽³⁾.

كلام الطوفى: قال: هذا يناقض حديث ابن عمر رضي الله عنهما في أول الباب ظاهراً [صحب النبي ﷺ فلم أره يسبح في السفر] ولدفع التناقض وجهان: أحدهما: ترجيح أحاديث التطوع في السفر على عدمه؛ لأنها أثبتت وأكثر.

الثاني: حملها على السنن الرواتب؛ فإنه لم يذكر فيها إلا هي، وحمل حديث المنع على غيرها، لكن يردُّ هذا ما صحت به الرواية من حديث جابر رضي الله عنه، وغيره أنه عليه السلام "كان يتطوع في السفر على راحلته"⁽⁴⁾، وبالجملة فالتطوع في السفر إذا أمكن - خير من تركه⁽⁵⁾.

(1)(708/3).

(2)الحديث أخرجه الترمذي في سننه رقم (550) وقال حديث البراء حديث غريب، وسألتُ محمداً فلم يعرفه إلا من حديث الليث بن سعد، ولم يعرف اسم أبي بسرة، ورآه حسناً. وأخرجه أبو داود في "السنن" برقم (1222) وأحمد في المسند برقم (18583) وابن خزيمة (1253) والحاكم (315/1) والبيهقي في "السنن الكبير" (158/3) وفي "معرفة السنن" (285/4) وفي سننه (أبو بسرة) الغفاري روى عن البراء بن عازب. وعنه صفوان بن سليم. وقال الترمذي سألت محمداً "البخاري" عنه فلم يعرفه إلا من حديث الليث بن سعد ولم يعرف اسمه ورآه حسناً. وأبو بسرة وثقه ابن حبان والعجلي وقال الذهبي: لا يعرف، وفي "التقريب" برقم (8114) مقبول أي: إذا توبع وإلا فليين، روى له أبو داود والترمذي والحديث حسنه الطوفى.

(3) رواه البخاري برقم (1101) ومسلم برقم (689).

(4) الحديث رواه مسلم برقم (540) وأبو داود برقم (926) والترمذي برقم (351) والنسائي رقم (1189) وابن ماجه برقم

(1018).

(5) مختصر الترمذي" (395/3).

كلام أهل العلم: اتفق أهل العلم على جواز التطوع المطلق في السفر، واختلفوا في التطوع بصلاة الراتبة فذهب الجمهور إلى استحبابها ودليلهم: الأحاديث العامة المطلقة في ندية التطوع، وحديث صلاته صلى الله عليه وسلم الضحى يوم الفتح بمكة⁽¹⁾، وركعتي الصبح حين ناموا حتى تطلع الشمس⁽²⁾، ولعل النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر.⁽³⁾

وذهب ابن عمر إلى الفرق بين الرواتب فلا تصلى، وبين النوافل المطلقة فتؤدى⁽⁴⁾، فقد قال ابن عمر وقد سئل عن ذلك فقال: صحبت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فلم أراه يسبح في السفر، وقد قال الله تعالى: (لقد كان لکن في رسول الله أسوة حسنة) [الأحزاب: 21]⁽⁵⁾

والنفي المذكور المقصود به النوافل الراتبة وليست المطلقة، لما جاء عن ابن عمر أيضا قوله: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في السفر على راحته، حيث توجهت به يومئ إيماء صلاة الليل إلا الفرائض، ويوتر على راحته.

ورجح هذا القول ابن تيمية و ابن القيم فقال : كان من هديه صلى الله عليه وسلم في سفره : الاقتصار على الفرض، ولم يحفظ عنه أنه صلى سنة الصلاة قبلها ولا بعدها، إلا ما كان من سنة الفجر والوتر، فإنه لم يكمن يدعهما حضرا ولا سفرا.⁽⁶⁾

والعلامة الطوفى نهج في عملية التوفيق بين هذين الحديتين المتعارضين بالبداة بالترجيح بقوله: ترجيح أحاديث التطوع في السفر على عدمه؛ لأنها أثبت وأكثرت قلت وهذه من قواعد الترجيح " المثبت مقدم على النافي" وهو ما رجحه أبو بكر ابن المنذر في " الأوسط"⁽⁷⁾ بقوله: الحجة في إثبات من أثبت الفعل لا في قول من نفى ذلك، والذين كانوا ينتقلون في السفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

(1) أخرجه البخاري (1103) ومسلم (336) من حديث أم هانئ بنت أبي طالب.

(2) أخرجه مسلم (680) وأبو داود في سننه (435) وابن ماجه برقم (697) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(3) "مسلم بشرح النووي" (198/5).

(4) انظر المسألة في "الأوسط" لابن المنذر (340/8) و"مسلم بشرح النووي" (198/5) والاستنكار (123/6) و"نيل الأوطار" (273/3) و"التعليق الممجد على موطأ محمد" للكنوني (578/1).

(5) أخرجه البخاري (1101) ومسلم (689).

(6) "زاد المعاد" (1/600) طبعة دار عالم الفوائد.

(7) (340/8).

وسلم جماعةً ، ومنع البر وعمل الخير غير جائز، قال الله جل ذكره : **وافعلوا الخير لعلمكم تفلحون** [الحج:77]

ثم بين العلامة الطوفى: أنه يمكن التوفيق بين هذين الحديثين المتعارضين بالجمع بينهما بأن يُعمل بالحديثين، ويحمل النفي على السنن الرواتب. لكنه اعترض على هذا لجمع بقوله: لكن يردُّ هذا ما صححت به الرواية من حديث جابر رضي الله عنه، وغيره أنه عليه السلام كان يتطوع في السفر على راحلته⁽¹⁾، مع أن حديث جابر لا مانع من حمله على التطوع المطلق دون الراتبة.

قلت: ولكل قول من هذه الأقوال قائل به جمعٌ من أهل العلم، وإن كان القول بالجمع هو الأولى إذا أمكن بلا تعسف، وهو هنا ممكن الجمع بأن يُحمل النفي على السنن الرواتب، وهذا هو مذهب أكثر أهل العلم كما تقدم في منهج أهل العلم في مختلف الحديث، والله أعلم⁽²⁾.

المطلب الثالث: "حديث صلاة النافلة بعد العصر"

قال الترمذي في "سننه" كما في (المختصر) برقم (1595) عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس رضي الله عنه قال: **إنما صلى النبي ﷺ الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مالٌ، فشغله عن الركعتين بعد الظهر، فصلاهما بعد العصر، ثم لم يعد لهما.**⁽³⁾

وجه التعارض: وردت الأحاديث الكثيرة منها عن عمر⁽⁴⁾، وعقبة بن عامر⁽⁵⁾ في النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر، وفي هذا الحديث ورد أن النبي ﷺ صلى بعد العصر .

(1) تقدم تخريجه.

(2) انظر "مجموع الفتاوى" لشيخ الإسلام ابن تيمية (24/ 98 - 100) و"زاد المعاد" لابن القيم (600/1).

(3) الحديث: رواه الترمذي في سننه برقم (182) وقال: حسن، وابن حبان في "صحيحه" كما في "الإحسان" برقم (1575) من طريق جرير

جرير عن عطاء عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس، وعطاء بن السائب اختلط لكن الراوي عنه جرير بن عبد الحميد وقد سمع منه بعد الاختلاط فسنده ضعيف، لكن للحديث شواهدٌ صحيحةٌ منها عن عائشة (ما ترك النبي ﷺ ركعتين بعد العصر عندي) أخرجه البخاري (592)(593) ومسلم (835) فيكون شاهداً قوياً لحديث الباب في الجملة من جهة فعل أداء هاتين الركعتين، فيكون دليلاً على أن التعارض بين هذه الأحاديث وارد، والحديث وإن كان فيه ضعيف، ومن شرط التعارض أن يكون الدليلان مقبولين إلا أن الطوفى قد يذكر الحديث الضعيف عند التطبيق كما هو عمل بعض من تقدمه من أهل العلم إذا ورد أن فيه معارضةً لغيره.

(4) عند البخاري (584) ومسلم (825) بلفظ (أن النبي ﷺ نهي عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب

الشمس).

(5) رواه مسلم (831) وأبو داود (3192) والترمذي (1030) والنسائي (275/1) وابن ماجه (1519)

كلام الطوفى: قال: هذا الحديث يدل على أن النهي عن الصلاة بعد العصر إنما كان على جهة التخفيف والرخصة، لا على جهة التحريم التعدي، وهذا يخالف ما دلت عليه النصوص الكثيرة.

وروى أبو داود والنسائي من حديث وهب بن الأجدع عن علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر، إلا والشمس مرتفعة⁽¹⁾

وهذا يقتضي جواز التطوع بعدها ما لم تتخفض الشمس، وتأخذ في الاصفرار، وهو قياس التعليل بمقارنة الشيطان.

وروى مسلم⁽²⁾ من حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: وهم عمر "إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتحرى طلوع الشمس أو غروبه.

ثم قال: وللبخاري⁽³⁾ من حديث معاوية رضي الله عنه: " إنكم لتصلون صلاةً لقد صحبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فما رأيناه يصليهما، ولقد نهى عنهما" أي: الركعتين بعد العصر. فحصل من هذا الخلاف أنها كانت خاصةً به دون غيره⁽⁴⁾

كلام أهل العلم في المسألة.

اختلف أهل العلم في التوفيق بين هذه الأحاديث على أقوال:⁽⁵⁾

(1) أبو داود رقم (1274) والنسائي في الكبرى برقم (1564) وهب بن الأجدع: هو الخارفي الكوفي، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة، وقال: كان قليل الحديث، روى عنه عامر الشعبي وهلال بن يساف، وذكره ابن حبان في الثقات، وثقه العجلي، وباقي رجاله ثقات. منصور: هو ابن المعتمر. وحسنه الحافظ في "الفتح" 2/ 61، وصححه ابن العراقي في "طرح التثريب" (187/2).

وأخرجه النسائي في "الكبرى" (371) من طريق جرير بن عبد الحميد، عن منصور، بهذا الإسناد. وهو في "مسند أحمد" (610)، و"صحيح ابن حبان" (1562).

وله طريق آخر يتقوى به عند أحمد (1076) عن علي بسند قوي، وصححه ابن خزيمة (1286).

وله شاهد من حديث أنس بن مالك عند أبي يعلى في "مسنده" (1462) ولفظه: "لا تصلوا عند طلوع الشمس ولا عند غروبها فإنها تطلع وتغرب على قرن شيطان، وصلوا بين ذلك ما شئتم" وسنده حسن.

(2) في "صحيحه" برقم (833).

(3) صحيح البخاري برقم (587).

(4) مختصر الترمذى (161/3).

(5) انظر المسألة في "شرح معاني الآثار" للطحاوي (306/1) والتمهيد (253/4) و"المغني" (533، 525/2) و (572/2) و"المجموع

(171/4) و"تيل الأوطار" (464/3).

الأول: كراهية النافلة بعد العصر مطلقا وبه قال أبو حنيفة ومالك سواء كان لها سبب أم لا، ولا يقضى من الرواتب إلا سنة الفجر. وقال أحمد: تكره النوافل مطلقاً في وقت النهي وتقضى الرواتب في غيره.

القول الثاني: أن صلاة النافلة بعد العصر من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم، وهو الذي رجحه الطوفى وهذا مبني على قاعدة أن النهي عام لأمته صلى الله عليه وسلم، وليس داخلا فيه.

القول الثالث: جواز قضاء سنة الظهر دون غيرها من ذوات الأسباب، وهو قول الإمام البيهقي.

والذي يظهر أن الاستدامة على أداء هاتين الركعتين بعد العصر من خصائصه للأدلة التالية:

عن عائشة رضي الله عنها قالت: (مَا تَرَكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السَّجْدَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ عِنْدِي قَطُّ) وفي رواية لهما: (صَلَّاتَانِ مَا تَرَكَتَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي بَيْتِي قَطُّ ، سِرًّا وَلَا عَلَانِيَةً : رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ ، وَرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ) .⁽¹⁾ وفي رواية للبخاري⁽²⁾ عنها رضي الله عنها قالت: (والذي ذهب به ، مَا تَرَكَهُمَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ ، وَمَا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى حَتَّى تَقُلَّ عَنِ الصَّلَاةِ ، وَكَانَ يَصَلِّي كَثِيرًا مِنْ صَلَاتِهِ قَاعِدًا - تَعْنِي الرَكَعَتَيْنِ بَعْدَ الْعَصْرِ - وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَصَلِيهِمَا ، وَلَا يَصَلِيهِمَا فِي الْمَسْجِدِ ، مَخَافَةَ أَنْ يَتَّقَلَ عَلَى أُمَّتِهِ ، وَكَانَ يَحِبُّ مَا يَخْفَفُ عَنْهُمْ) .

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: فعله هذا يدل على جواز استدراك ما فات من الرواتب من غير كراهة، وأما مواظبته عليه وسلم على ذلك فهو من خصائصه.⁽³⁾

فالطوفى ذهب في التوفيق بين هذه الأحاديث بالأخذ بقاعدة الجمع بين الأحاديث بدلاً من الترجيح؛ لأن الجمع مقدم على الترجيح؛ وهو الذي تدل عليه الأدلة وقواعد هذا العلم، والقول بأن المداومة على ركعتين بعد العصر هو من خصائصه هو قول أكثر أهل العلم⁽⁴⁾، والعلامة الطوفى قد أورد هذا الحديث المعارض لهذه الأحاديث الصحيحة - وإن كان فيه بعض الضعف - لأنه اتبع منهج بعض المتقدمين

(1) رواه البخاري (591) ومسلم (835).

(2) رقم (590).

(3) فتح الباري (64/2) وينظر "عمدة القاري" للعيني (85/5) وكتاب "الخصائص الكبرى" للسيوطي (416/2).

(4) انظر "نخب الأفكار" للعيني (13/6).

كالشافعي⁽¹⁾ وغيره، في إدخال بعض الأحاديث التي في سندها ضعف، إذا كانت عورضت ظاهراً بحديث آخر، ولكنه في باب التطبيق لا في باب التنظير.

المطلب الرابع

حديث " صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده بخمس وعشرين جزءاً"

قال الترمذي في "سننه" كما في "المختصر" رقم (1865) وعن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **صلاة الرجل في الجماعة تزيد على صلاته وحده بخمس وعشرين جزءاً**⁽²⁾

وجه التعارض: ذكر في هذه الحديث (خمس وعشرين) وفي حديث ابن عمر⁽³⁾ (سبع وعشرين) والعددان مختلفان، والصلاة المرغب فيها واحدة.

كلام الطوفى: قرر الطوفى حول التوفيق بين رواية "الخمس وعشرين" ورواية "السبع وعشرين" الجمع بين الروايتين من وجهين:

أحدهما: أن يُحْمَل الدرج في حديث ابن عمر رضي الله عنه على درج الجنة، وتكون هي ثواب الخمس والعشرين جزءاً المذكور في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولا يقال: لم يكن هذا التقدير أقل أو أكثر؛ لأنه سؤال دائر، ولأن الله تعالى أعلم بمقادير ثواب العمل، فاعله علم أن الخمس والعشرين جزءاً هي ثواب صلاة الجماعة، وأن السبع والعشرين درجة هي كفى ذلك الثواب.

الثاني : أن تكون السبع والعشرين درجة هي الخمس والعشرين جزءاً ومقدارهما واحد، لكن أجزاء الخمس والعشرين أكبر من أجزاء السبعة والعشرين كما يُجزأ القرآن ثمانية وعشرين جزءاً تارةً، وثلاثين أخرى وأكثر من ذلك، وكما قلنا في حديث: **'طعام الواحد يكفي الاثنين، وطعام الاثنين يكفي الثلاثة'**⁽⁴⁾ وبهذا الوجه يزول عنا إشكال آخر، وهو: أن الحديث يتناول الجماعة القليلة والكثيرة في

(1) كما بوب عليه الشافعي في " كتابه "اختلاف الحديث" ص (214) باب: المختلفات التي لا يثبت بعضها. انظر " مختلف الحديث عند الإمام أحمد" (9-7/1) د. عبد الله الفوزان.

(2) حديث أبي هريرة رواه البخاري برقم (648) ومسلم برقم (649) والترمذي رقم (216).

(3) حديث ابن عمر رواه البخاري برقم (645) ومسلم برقم (650) وهو عند الترمذي برقم (215).

(4) رواه البخاري برقم (5392)، ومسلم برقم (2058)، والترمذي برقم (1820)، والنسائي في «السنن الكبرى» (6773) بنحوه، وأحمد برقم (9277) واللفظ له من حديث أبي هريرة.

التفاوت بينها وبين الفرادى خمس - أو سبع وعشرون، والنص والعقل دلاً على أنه كلما كبرت الجملة؛ زادت الفضيلة والأجر، فيكون الجواب: أن الأجزاء هي ما ذكر في الجماعة القليلة والكثيرة، لكن الأجزاء في الكثيرة أكبر، وفي القليلة أصغر.⁽¹⁾

كلام أهل العلم:

ذهب بعض أهل العلم في التوفيق بين هذين اللفظين المتعارضين ظاهراً إلى الأخذ بالترجيح وهي: أن رواية الخمس والعشرين أرجح من رواية السبع والعشرين لأن الأحاديث الواردة فيها أكثر.⁽²⁾ وذهب بعضهم: إلى الجمع بأن ذكر القليل لا ينافي الكثير وهذا قول من لا يعتبر بمفهوم العدد.⁽³⁾ وذهب بعضهم: إلى الجمع باعتبار حال المصلي قال النووي: أنه يختلف باختلاف المصلين والصلاة، فيكون لبعضهم خمس وعشرون، ولبعضهم سبع وعشرون بحسب كمال الصلاة، ومحافظته على هيئتها، وخشوعها وكثرة جماعتها، وفضلهم وشرف البقعة ونحو ذلك⁽⁴⁾.

ورجح الحافظ ابن حجر العسقلاني: أن السبع للجهرية، والخمس للسرية.⁽⁵⁾

وقيل: الجمع بينهما باعتبار بعد المسجد وقربه.⁽⁶⁾

قلت: استعمل الطوفى في التوفيق بين هذه الأحاديث بقاعدة الجمع دون الترجيح، وهو المقدم كما تقدم تقريره، وقد أتى بجمع اجتهد فيه وهو: "أن الأجزاء في الكثيرة أكبر، وفي القليلة أصغر"، فيضاف إلى نوع من الجمع يستفاد منه في التوفيق بين هذه الأحاديث والله أعلم.

(1) مختصر الترمذي (3/359).

(2) فتح الباري لابن حجر العسقلاني (2/172).

(3) شرح النووي على صحيح مسلم (5/166) و"تيل الأوطار" (4/74).

(4) تيل الأوطار (75، 74/4).

(5) فتح الباري (2/173) ورده الشيخ ابن باز بقوله: (في هذا الترجيح نظر، والأظهر عموم الحديث لجميع الصلوات الخمس، وذلك من زيادة فضل الله سبحانه لمن يحضر الصلاة في الجماعة. والله أعلم).

(6) تيل الأوطار (4/74).

المطب الخامس "حديث إعادة الصلاة في المسجد مع الجماعة"

قال الترمذي في "سننه" رقم (219) كما في "المختصر" رقم (1871) (إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ فِي رَحْلَةٍ ثُمَّ أَدْرَكَ الصَّلَاةَ مَعَ الْإِمَامِ؛ فَلْيَصِلْهَا مَعَهُ، فَإِنَّهَا لَهُ نَافِلَةٌ)⁽¹⁾

وجه التعارض: هذا الحديث يجعل الصلاة الثانية هي النافلة، وحديث يزيد بن عامر: (إِذَا جِئْتَ الصَّلَاةَ فَوَجَدْتَ النَّاسَ؛ فَصَلِّ مَعَهُمْ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ، تَكُنْ لَكَ نَافِلَةٌ، وَهَذِهِ مَكْتُوبَةٌ) تكون الثانية هي المكتوبة.

كلام الطوفى " قرر الطوفى الجمع بين هذا الحديث وبين حديث "إِذَا جِئْتَ الصَّلَاةَ فَوَجَدْتَ النَّاسَ؛ فَصَلِّ مَعَهُمْ وَإِنْ كُنْتَ قَدْ صَلَّيْتَ، تَكُنْ لَكَ نَافِلَةٌ، وَهَذِهِ مَكْتُوبَةٌ."⁽²⁾ بقوله: وهذان ظاهران متعارضان تعارضاً متقارباً، والقياس فيها أيضاً متعارض، ورواية أبي داود هذا تقارب النصوصية في أن الثانية هي المكتوبة، وقد سبق في أوائل كتاب الصلاة من حديث أبي ذر رضي الله عنه: "أمرأءٌ يكونون بعدي يميئون الصلاة؛ فصلِّ الصلاةَ لوقتها، فإنَّ صلَّيتَ لوقتها كانت لك نافلة، وإلا كنت قد أحرزت صلاتك"⁽³⁾.

ولفظ أحمد ⁽⁴⁾: "واجعلوا صلاتكم معهم تطوعاً".

وهو نص في خلاف رواية أبي داود هنا، وهو منصوص أحمد⁽⁵⁾ - رحمه الله - وقال بعض أهل العلم: أيهما شاء المصلي جعل فرضه، وهو حسن مقيس، وقال بعضهم: فرضه أكملها وأتمهما.⁽⁶⁾

-
- (1) الحديث هو عند الترمذي في "سننه" (219) وأخرجه أحمد في "مسنده" برقم (17475) وأبو داود (٥٧٥)، والنسائي (٨٥٨)، وعبدالرزاق في "المصنف" برقم (3932) وابن أبي عاصم في "الأحاديث والمثاني" رقم (985) وابن خزيمة برقم (1279) وابن حبان في "صحيحه كما في الإحسان" (1564) و(1565) والدارقطني في "سننه" (413/1) والحاكم في "المستدرک" (244/1-245) من طريق شعبة عن يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه وسنده صحيح.
- (2) الحديث أخرجه أبو داود (٥٧٧) والبخاري في "التاريخ الكبير" (109/8) والطبراني في "الكبير" (٢٣٨/٢٢) برقم (٦٢٤) من طريق معن بن عيسى عن سعيد بن السائب عن نوح بن صعصعة عن يزيد بن عامر به وسنده ضعيف لضعف نوح وقال الدارقطني: إنها رواية ضعيفة شاذة، "التلخيص الحبير" (30/2) وقال ابن القطان (ت ٦٢٨) في "الوهم والإيهام" (٣/٣٤٣) علته الجهل بحال نوح بن صعصعة.
- (3) رواه مسلم برقم (648) وهو عند الترمذي برقم (176) وأبي داود برقم (4759) والنسائي في "الصغرى" برقم (859) وروى عن ابن مسعود نحوه عند مسلم (برقم 654).
- (4) في المسند برقم (22681) وأخرجه ابن ماجه في "سننه" برقم (1257) من حديث عبادة بن الصامت، وسنده صحيح.
- (5) انظر "المغني" لابن قدامة (522/2).
- (6) مختصر الترمذي (363/3).

كلام أهل العلم : ذهب جمهور أهل العلم⁽¹⁾: أنه لا تعاد الصلاة جماعة ثانية إلا إذا صلى الأولى فرادى، أما إذا صليت جماعة فلا تعاد لحديث ابن عمر مرفوعا (لاتعاد صلاة في يوم مرتين)⁽²⁾ وهذا في جميع الصلوات إلا صلاة المغرب والفجر ففي أعادتهما خلافاً كثير، ثم اختلفوا في بيان هل الفريضة هي الأولى، أم الثانية؟ فذهب الجمهور أن الأولى هي الفريضة، والثانية نافلة، وحجتهم حديث أبي ذر ، وحديث الأسود بن يزيد المتقدمين، وذهب طائفة من أهل العلم إلى أن الفريضة هي الثانية، وبه قال أحمد والشافعي في القديم وهو قول الأوزاعي إذا كانت الأولى فرادى، وللشافعي قول أن الفرض أكملهما⁽³⁾، وذهب الإمام الشوكاني إلى الجمع بين هذه الأقوال بعد ذكره لحديث يزيد بن عامر (تكن لك نافلة، وهذه مكتوبة) بقوله : وعلى فرض صلاحية حديث يزيد بن عامر للاحتجاج به فالجمع بينه وبين حديث الباب ممكن بحمل حديث الباب على من صلى الصلاة الأولى في جماعة، وحمل هذا على من صلى منفرداً كما هو الظاهر من سياق الحديثين ويكونان مخصصين لحديث ابن عمر عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان: سمعتُ رسول الله - ﷺ - يقول: «لا تصلوا صلاة في يوم مرتين» على فرض شموله لإعادة الفريضة من غير فرق بين أن تكون الإعادة بنية الافتراض أو التطوع.

وأما إذا كان النهي مختصاً بإعادة الفريضة بنية الافتراض فقط فلا يحتاج إلى الجمع بينه وبين حديث الباب⁽⁴⁾.

قلت: وهذا القول أرجح من غيره من الأقوال، لأن الجمع مقدم على الترجيح، والعلامة الطوفى ذهب إلى الجمع لكنه رد الأمر إلى اختيار المصلي إن شاء جعل الثانية فريضة أو نافلة، لكن هذا لجمع فيه طرح للأحاديث الواردة الصريحة في ذلك، والله أعلم.

(1) انظر "الأم" للشافعي (561/8) و "التمهيد" لابن عبد البر (256/4) و "المغني" لابن قدامة (523،522/2) و "نيل الأوطار" للشوكاني (608/3).

(2) رواه أبو داود برقم (579) وأحمد في "المسند" (19/2) وابن حبان في "صحيحه كما في الإحسان" برقم (2396) وسنده صحيح.

(3) "نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار" للعيني (10/6) دار النوادر ط(الثانية) (1432هـ تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم).

(4) "نيل الأوطار" (610،609/3).

الخاتمة وأهم النتائج :

الحمد لله الذي أعان ويسر على إتمام هذا البحث، وفي نهاية البحث، هذه أهم نتائجه وهي كالآتي:

- مذاهب أهل العلم في باب "مختلف الحديث" وقواعده التي اشتهرت عن جمهورهم هي: الجمع، والترجيح، والنسخ، فإن تعذر فالوقف، خلافاً لبعض الأحناف في تقديم النسخ ثم الترجيح ثم الجمع، ثم التوقف.

- العلامة الطوفى أخذ في باب مختلف الحديث بقواعد هذا العلم، من خلال المنهج التقيدي.

- في باب المنهج التطبيقي العملي لقواعد مختلف الحديث، فقد أخذ العلامة الطوفى بقواعد هذا العلم حتى ولو خالف مذهبه الفقهي (الحنبلي).

- الطوفى قد اتبع منهج بعض المتقدمين الذين ألفوا في هذا العلم كالإمام الشافعي وغيره، في ادخال بعض الأحاديث التي في سندها ضعف، إذا كانت عورضت ظاهراً بأحاديث أخرى، ولكنه في باب التطبيق لا في باب التقييد.

- تبين في مناقشة الطوفى في إعماله للتوفيق بين الأحاديث المتعارضة ضمن نماذج أحاديث مختارة من باب الصلاة، ومقارنة منهجه في هذا الباب بمنهج أهل العلم الآتي:

- أن الطوفى في **المطلب الأول**: ذهب إلى الترجيح وانتقد الجمع لأن الجمع فيه تعسف.

- وفي **المطلب الثاني**: ذهب إلى الترجيح لكن لما رأى أن دليل الترجيح ضعيف رجع إلى الجمع.

- وفي **المطلب الثالث والرابع**: ذهب إلى الجمع، وقدمه على الرجح.

- وفي **المطلب الخامس**: ذهب إلى الترجيح،

وفي كل تلك الجهود لا يقلد أحداً بعينه؛ بل يُعمل فكره وما أدى إليه اجتهاده.

ويوصي الباحث إلى العناية بعلم "مختلف الحديث" لأهميته في الدفاع عن السنة، والرد على الشبهات التي أثيرت حول التعارض بين الأحاديث قديماً وحديثاً، والاهتمام بإخراج ما بقي من مؤلفات العلامة الطوفى؛ لما فيها من الفائدة والتجديد.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

مراجع البحث :

- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف القرطبي الباجي الأندلسي (ت474هـ) **إحكام الفصول في أحكام الأصول** تحقيق د. عمران العربي، طبعة دار ابن حزم - بيروت الطبعة الأولى (1430هـ)
- الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف القرطبي الباجي الأندلسي (ت: 474هـ) **المنتقى شرح الموطأ**، الناشر: مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة: الأولى، 1332 هـ.
- البرزالي، القاسم بن محمد بن يوسف (ت739هـ)، **الوفيات**، تحقيق عبد الله الكندري، دار غراس، تاريخ الطبعة (1426-2006)
- البرزنجي، عبداللطيف بن عبد الله، **التعارض والترجيح بين الأدلة الشرعية**، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1417هـ.
- الترمذى، محمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ) **الجامع الكبير "سنن الترمذى"** المحقق: بشار عواد معروف ، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت ، سنة النشر: 1998 م.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت 728هـ)، **درء تعارض العقل والنقل**، تحقيق محمد رشاد عبد المطلب، الناشر، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى 1406هـ
- حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله بـ «كاتب جلي» (1067 هـ) **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، تحقيق: محمود عبد القادر الأرنؤوط، الناشر: مكتبة إرسىكا، إستانبول - تركيا ، عام النشر: 2010 م
- الحاكم، محمد بن عبدالله النيسابوري (ت405هـ) **معرفة علوم الحديث**، منشورات المكتبة العلمية، المدينة المنورة، تاريخ النشر 1397هـ.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) **"الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة"**، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، 1392هـ / 1972م.

- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ) فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، الطبعة الثانية، تحقيق قصي محب الدين الخطيب ترقيم : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الريان الطبعة الأولى 1407هـ .
- الحسيني، محمد بن علي بن الحسن بن حمزة (ت765 هـ) ذيل العبر، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول أبو هاجر، دار الكتب العلمية، تاريخ النشر (1405-1985).
- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626هـ) معجم البلدان، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، 1995 م
- ابن خزيمة محمد بن إسحاق (ت 311هـ) صحيح ابن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، شركة الطباعة العربية الرياض، الطبعة الثانية، 1401هـ .
- خياط، أسامة بن عبدالله (معاصر) مختلف الحديث بين المحدثين والأولين والفقهاء، دراسة حديثة أصولية تحليلية، دار الفضيحة، الطبعة الأولى (1421-2001) .
- الدبيخي، سليمان بن محمد، أحاديث العقيدة التي يوهم التعارض في الصحيحين، دار البيان الحديثة، الطائف، الطبعة الأولى سنة 1422هـ .
- الذهبي، محمد بن أحمد الذهبي المتوفى (748هـ)، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق د. بشار عواد معروف، طبعة: دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى (1424هـ - 2003م).
- الذهبي، محمد بن أحمد الذهبي المتوفى (748هـ)، العبر في خبر من غير ويليه ذبول العبر، تحقيق ، محمد السعيد بن بسيوني زغلول أبو هاجر، دار الكتب العلمية، تاريخ النشر (1405-1985).
- ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلمي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ) ذيل طبقات الحنابلة، تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2005 م.
- الروز، حسن مظفر، دفع التعارض عن مختلف الحديث، مكتبة الذهبي الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة 1408هـ .

- الزركلي، خير الدين بن محمود (ت 1397هـ) الأعلام، دار الملايين، الطبعة الثامنة، سنة 1989م.
- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث المتوفى سنة 275 السنن تحقيق: محمد عوامة، طبعة دار القبلة - بيروت.
- سعيد، محمد رأفت، التأويل في دراسة موضوعية في الأحاديث النبوية، مكتبة الأقصى، الطبعة الأولى سنة 1415هـ.
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي، أبو سعد (المتوفى: 562هـ) الأنساب، تحقيق، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1962 م.
- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: 911هـ) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية - لبنان - صيدا.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ) الخصائص الكبرى، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت
- الشافعي، محمد بن إدريس (ت 204هـ)، اختلاف الحديث، تحقيق، محمد أحمد عبد العزيز، طبعة: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى 1406هـ
- الشوكاني، محمد بن علي (ت 1250هـ)، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق أبي حفص العرب، نشر: دار الفضيلة، الطبعة الأولى 1421هـ - 2000م.
- الشوكاني، محمد بن علي (ت 1250هـ)، نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، تحقيق طارق عوض الله، نشر: دار ابن القيم، وابن عفان، الطبعة الثالثة، 1421هـ - 2000م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (المتوفى: 764هـ)، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق: الدكتور علي أبو زيد، الدكتور نبيل أبو عظمة، الدكتور محمد موعد، الدكتور محمود سالم محمد، الناشر: دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، دار الفكر، دمشق - سوريا، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1998 م

- ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري (ت643هـ-)، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق عبداللطيف الهميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، الأولى (1423-2002)
- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة (ت327هـ) شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى سنة 1415هـ.
- الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة (ت327هـ) شرح معاني الآثار، تحقيق: محمد زهري النجار، و محمد سيد جاد الحق ، عالم الكتب ، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ.
- الطوفى، سليمان بن عبد القوي (ت716هـ-)، مختصر الترمذي، طبعة اسفار لنشر نفائس الكتب والرسائل العلمية، الكويت، الطبعة الأولى (1442هـ -2020م).
- الطوفى، سليمان بن عبد القوي (ت716هـ-)، مختصر الروضة (اللبل في أصول الفقه)، تحقيق: محمد بن طارق بن علي الفوزان، سنة النشر، 1441هـ، 2020م.
- الطوفى، سليمان بن عبد القوي (ت716هـ-)، شرح مختصر الروضة، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، مؤسسة الرسالة، الطلعة الرابعة سنة 1424هـ.
- ابن عبد الهادي محمد بن أحمد (ت742هـ) العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية ، تحقيق د. علي العمران، دار عطاءات العلم الطبعة الثالثة (1440-2019).
- العراقي ، عبد الرحيم بن الحسين (ت806هـ) شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق < ماهر الفحل، طبعة دار المحدثين ، الطبعة الأولى (1432-2011م)
- ابن العربي، محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، (المتوفى: 543 هـ) عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- أبو العماد الحنبلي عبد الحي بن أحمد الدمشقي (ت1089هـ) ، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تحقيق : محمود الأرنؤوط، طبعة دار ابن كثير ، دمشق، الطبعة الأولى 1406هـ .
- العلائي، صلاح الدين بن خليل (ت761هـ) ، التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة ، تحقيق د. مرزوق بن هياس الزهراني ، مكتبة العلوم والحكم ، الأولى 1412هـ.

- العيني، محمود بن أحمد بدر الدين (ت855هـ) ، نخب الأفكار في تنقيح مباني الاخبار في شرح معاني الآثار"، دار النوادر ط(الثانية) (1432هـ تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم.
- الفوزان، عبد الله فوزان بن صالح، مختلف الحديث عند الإمام أحمد جمعاً ودراسةً، طبعة: مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى 1428هـ.
- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت276هـ)، تأويل مختلف الحديث، تحقيق محمد محي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، سنة 1419هـ.
- القصير، أحمد بن عبد العزيز بن مقرن، الأحاديث المشككة الواردة في تفسير القرآن الكريم - عرض ودراسة، الناشر، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى سنة الطبع 1430هـ .
- المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم (المتوفى: 1353هـ) تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذى، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.
- ابن القيم/ محمد بن أبي بكر الزرعي (ت751هـ) زاد المعاد في هدي خير العباد" تحقيق محمد أجمل الأصلاحي و سراج منير محمد منير، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى (1439-2018م).
- المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى (ت1386هـ) "الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة"، تحقيق: د. علي العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى (1429هـ).
- المقدسي، محمد بن طاهر (507هـ)، إيضاح الإشكال، تحقيق باسم الجوابرة، مكتبة المعلات الكويت، الطبعة الأولى (سنة 1408هـ).
- ابن منظور، جمال الدين (ت711هـ) لسان العرب ، دار صادر ، بيروت .
- نافذ حسين حماد، (معاصر) مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين، دار النوادر، الطبعة الأولى (2007-1428)
- النسائي، أحمد بن شعيب (ت303هـ) "السنن الكبرى، دار التأسيس، الطبعة الأولى، 1433هـ

- النيسابوري، مسلم بن الحجاج (ت261هـ) صحيح مسلم (الجامع الصحيح)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة إحياء التراث العربي.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت 676هـ) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي،
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الثانية (1412هـ).